وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 24 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع 3 % خلال أسبوع.. رغم تراجعه اليومي في الإغلاق

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط على مدى الأسبوع الفائت، بفضل أنباء اقتصادية أمريكية إيجابية، ومخاوف من أن هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر ستعزز تكاليف الإمدادات، وذلك على الرغم من تراجع الأسعار على أساس يومي، في إغلاق تداولات أمس الأول الجمعة، قبل عطلة نهاية أسبوع طويلة لعيد الميلاد وسط توقعات بأن تزيد أنجولا إنتاجها بعد خروجها من منظمة أوبك، لكنها ارتفعت، وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 32 سنتا، بما يعادل 0.4 بالمئة، ليتحدد سعر التسوية عند 79.07 دولارا للبرميل، في حين نزل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 33 سنتا، أو 0.5 بالمئة، ليتحدد سعر التسوية عند 73.56 دولارا.

وترك ذلك الخامين القياسيين مرتفعين نحو ثلاثة بالمئة للأسبوع الماضي بعد أن كسبا أقل من واحد بالمئة للأسبوع الذي سبقه. وفي الشرق الأوسط، قالت المزيد من شركات النقل البحري إنها تتجنب البحر الأحمر بسبب الهجمات على السفن التي نفذتها جماعة الحوثي المدعومة من إيران، والتي تقول إنها ترد على الحرب الإسرائيلية في غزة.

وقالت شركات الشحن الكبرى إنهم سيفرضون رسومًا إضافية مرتبطة بتغيير مسار السفن، وتسببت الهجمات في تعطيل حركة المرور في قناة السويس التي تمر بها حوالي 12 % من التجارة العالمية.

وقال جون إيفانز، المحلل في شركة بي في إم، حول تأثير الاضطراب: «التوقف المباشر للإمدادات ليس هو السبب الوحيد الذي سيؤثر على أسعار النفط بسبب الوضع في البحر الأحمر، إذ تتزايد أسعار الشحن وتكاليف التأمين».

وفي أفريقيا، من ناحية أخرى، يمكن لقرار أنجولا مغادرة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أن يفتح الطريق أمام بكين لزيادة الاستثمار في قطاع النفط والقطاعات الأخرى في البلاد، وتنتج أنجولا نحو 1.1 مليون برميل يوميا من النفط.

وقال فيل فلين، المحلل في مجموعة برايس فيوتشرز: «سيستغرق الأمر بعض الوقت حتى يرتفع إنتاج أنجولا من النفط حتى لو تحركت الصين هناك بطريقة كبيرة»، مشيراً إلى أن بيانات التضخم الأمريكية وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر يجب أن تكون أكثر تأثيراً في دعم أسعار النفط، من أي زيادة مستقبلية في إنتاج أنجولا.

وفي العراق، أكد المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد دعم العراق لاتفاق أوبك+ والتزامه بتخفيضات النفط الطوعية، وتضم أوبك+، دول منظمة أوبك بقيادة السعودية، وحلفاء من خارجها بقيادة روسيا. وأكدت وزارة النفط، يوم الجمعة، أن الحكومة تراعي المتغيرات في السوق النفطية وخاصة تذبذب الأسعار عبر مجموعة أوبك+ لتقليل المخاطر وتحقيق

مستوى إيرادات جيد للخزينة الاتحادية. وقال جهاد إن «الحكومة تدرك أهمية ما تتركه المتغيرات في السوق النفطية العالمية وتأثيراتها على الإيرادات المالية المتأتية من تصدير أو تسويق النفط العراقي إلى الخارج».

وأضاف، «وبالتالي وضعت الحكومة عبر آليتها الاستراتيجية في الاعتبار المتغيرات الحاصلة سلباً أو إيجابا وخاصة التحديات التي تواجه السوق النفطية العالمية بسبب تذبذب الأسعار، وهذا التذبذب ليس بالأمر الجديد وهو حدث يطرأ أحياناً على السوق النفطية وتعاني منه منذ عقود». وتابع، «لكن بفضل اتفاق مجموعة أوبك+ بتخفيض الإنتاج حاولت الدول الأعضاء ومن بينها العراق تحقيق أعلى معدلات للتوازن بين العرض والطلب لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية».

ولفت، إلى أنه» وعلى ضوء ذلك وضعت الحكومة العراقية هامشاً للمتغيرات في السوق النفطية والإيرادات المتوقعة وتهدف سياسة الحكومة ووزارة النفط إلى التقليل من مخاطر المتغيرات في السوق النفطية، وتعمل الحكومة العراقية بشكل جاد من خلال مجموعة أوبك+ على تحقيق التوازن المطلوب والاستقرار في سوق النفط العالمية لتحقيق مستوى إيرادات جيد للخزينة الاتحادية».

وتشهد الأسواق النفطية منذ أشهر تذبذبا في الأسعار فوق وما دون 80 دولاراً، تعاملت معه مجموعة أوبك+ بإصدار قرار حظي بإجماع الأعضاء بينهم العراق باستمرار تخفيض الإنتاج لنهاية مارس من العام المقبل. وفي الولايات المتحدة، جاءت قراءة التضخم الرئيسية أضعف من المتوقع، مما عزز تفاؤل المستثمرين بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيخفض تكاليف الاقتراض العام المقبل. ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض تكاليف الاقتراض الاستهلاكي، الأمر الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

كما ساعدت التوقعات، بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي من المرجح أن يخفض أسعار الفائدة العام المقبل، في خفض الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته منذ يوليو مقابل سلة من العملات الأخرى لليوم الثاني على التوالي.

ومن الممكن أن يعزز ضعف الدولار الطلب على النفط من خلال جعل الوقود أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الذين يستخدمون عملات أخرى. لكن جميع الأخبار الاقتصادية الأمريكية لم تكن إيجابية.

وانخفضت مبيعات المنازل الجديدة المخصصة لأسرة واحدة في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها خلال عام واحد في نوفمبر، لكن الانخفاض غير المتوقع ربما يكون مؤقتا وسط النقص المزمن في المنازل المملوكة سابقا، وهو ما يدعم الطلب على البناء الجديد.

وتوصل تقرير جديد اطلعت عليه «الرياض» إلى أن الجهود الغربية للحد من عائدات النفط الروسية بعد أن شنت موسكو حربها على أوكرانيا قد فشلت بشكل أساسي بعد مرور عام على الاتفاق عليها لأول مرة، مما دفع كييف إلى تجديد المناشدات لحلفائها لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

وفرضت دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي سقفا قدره 60 دولارا للبرميل على النفط الخام الروسي في ديسمبر

الماضي في محاولة للحفاظ على استقرار إمدادات النفط عالميا مع تجويع خزانة الكرملين. لكن التحايل واسع النطاق والثغرات الهائلة وتجارة الوقود المستمرة تعني أن موسكو لا تزال تجني المليارات من صادراتها الرئيسية التي يمكنها استخدامها لإطالة أمد الحرب.

ولا يعني ذلك أن حد السعر لم يكن له أي تأثير. وعلى مدار العام الماضي، كلف المخطط الكرملين 34 مليار يورو من عائدات التصدير، أي ما يعادل حوالي شهرين من الأرباح هذا العام، وفقًا للتحليل الجديد الصادر عن مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، سي ار إي إيه.

لكن هذا أقل بكثير مما كان يأمله أولئك الذين صمموا القواعد، علاوة على ذلك، كان التأثير محسوسًا بشكل مكثف في النصف الأول من عام 2023 قبل أن يبدأ في التلاشي. ويباع النفط الروسي الآن باستمرار بأكثر من حد الستين دولارا.

وقال إسحاق ليفي، الذي يقود عمل، سي ار إي إيه، في أوروبا وروسيا، مع فشل الدول الغربية في القضاء على ثغرات العقوبات: «كان تأثير الحد الأقصى للسعر محدودًا بسبب عدم كفاية المراقبة والتنفيذ».

ويعود هذا النقص جزئيا إلى تجاهل المتداولين لسقف الأسعار، حسبما يذكر التقرير، حيث يتم بيع النفط الروسي مقابل 70 دولارا للبرميل تقريبا. ووجد الباحثون أن نحو 48 % من شحنات النفط الروسي تم نقلها على ناقلات مملوكة أو مؤمن عليها في دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي. ومن الناحية النظرية، ينبغي تطبيق الحد الأقصى للسعر على هذه السفن، التي تشكل الغالبية العظمى من الأسطول العالمي - ولكن من الناحية العملية، تم استهداف عدد قليل من المشغلين.

كما أدت «ثغرة التكرير» إلى تقويض الجهود الغربية. وتقوم دول مثل الهند بشراء كميات ضخمة من الخام الروسي بسعر رخيص، وتقوم بمعالجته ثم بيعه لأي جهة، دون قيود. ويعني ذلك أن المستهلكين الأوروبيين قد يستخدمون دون علم البنزين والديزل ووقود الطائرات المنتج من الخام الروسي، لتمويل القوات المسلحة الروسية في نفس الوقت. والبيانات تدعم هذا الشك.

وزادت نيودلهي وارداتها من النفط الروسي بنسبة 134 بالمئة خلال العام الماضي، وهو ما يمثل ما يقرب من نصف تجارة النفط الخام الروسية المنقولة بحرا. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الصادرات الهندية من منتجات الوقود إلى الاتحاد الأوروبي بشكل كبير. ورغم أن ذلك لا يعد انتهاكًا لعقوبات الاتحاد الأوروبي من الناحية الفنية، إلا أن أوكرانيا دعت بروكسل إلى حظر مبيعات الطرف الثالث هذه.

ولم تتهم الحكومات الغربية سوى عدد قليل من الأفراد بعدم الالتزام بالقواعد، ومن النادر إجراء تحقيقات في المخالفات المزعومة. وفي الوقت نفسه، استهزأت روسيا بالحظر علناً، في حين يسعى أسطول الظل من الناقلات القديمة إلى إخفاء المصدر الحقيقي لإمداداتها.

ويشير التقرير إلى أن تغيير القواعد لحظر هذه الممارسات، والتأكد من أن انتهاكات العقوبات لها عواقب، من شأنه أن

يجعل من الصعب على الكرملين دفع ثمن الأسلحة والرواتب العسكرية التي تدعم الصراع في أوكرانيا. وأضاف أن «العقوبات لم تقلل من عزم الكرملين على الحرب».

وقال أوليغ أوستينكو، المستشار الاقتصادي للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي: "هذه النتائج ليست مفاجئة، فقد تم تصميم الحد الأقصى لأسعار النفط بشكل جيد للغاية ولكن الجزء الأضعف كان دائمًا هو التنفيذ".

وأضاف: «عندما تم طرح القواعد قبل عام، كان هناك حالة من الذعر تقريبًا في السوق الروسية. وكان هناك انخفاض كبير في إيراداتها، لكنهم كانوا يحاولون العثور على جميع الثغرات المتاحة، وفي النهاية وجدوها»، ويدعو أوستينكو الآن إلى محاكمة جنائية لأي شخص يثبت تورطه في التحايل على القيود المفروضة على الطاقة الروسية.

وقال أحد الدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي: إن التأثير المحدود للحد الأقصى لأسعار النفط «مخيب للآمال» ولكنه «ليس مفاجئاً تماماً»، وتابع الدبلوماسي أن هذه النتائج يجب أن تشجع الآن «المزيد من التفكير حول ما يمكننا القيام به لخفض أسعار النفط، وسد الثغرات، ومنع التحايل، مع الأخذ في الاعتبار أنه لن يكون مطلقًا بنسبة 100 بالمئة».

وتناقش دول الاتحاد الأوروبي الآن طرقًا جديدة لتشديد تطبيق الحد الأقصى في الجولة الثانية عشرة من العقوبات ضد روسيا، بما في ذلك التزامات جديدة للتجار ومستأجري السفن بتقديم بيانات عن الشحنات.

ولكن وفقا لجانيس كلوج، أحد كبار المساعدين في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، فإن الطريقة الأكثر فعالية لضمان الامتثال هي تهديد التجار وشركات الشحن بالعقوبات. وقال: «لا تزال هذه الأداة تتمتع ببعض الحياة، ولا يزال لديها بعض الإمكانية لتقييد عائدات الصادرات الروسية، لكن الطريقة التي يتم بها تطبيقها يجب أن تتغير حتى يكون ذلك ناجحا».

والاحتمال الآخر هو خفض مستوى الحد الأقصى للسعر، وهو الأمر الذي طالبت به كييف منذ فترة طويلة. وقال مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، سي ار إي إيه، إن تحديد الحد عند 30 دولارًا للبرميل، على سبيل المثال، كان من شأنه أن يخفض إيرادات روسيا بنسبة 49 بالمئة خلال العام الماضي وحده.

وقال كلوج إن التأثير النقدي المتواضع للحظر يعني أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أيضًا تعديل توقعاته بشأن العقوبات، نظرًا لأن الروبل الضعيف وارتفاع صادرات النفط سيحافظان على تدفق أموال كافية إلى ميزانية الكرملين.

وأضاف: «بالأسعار الحالية، وحتى إذا كسبت روسيا هذه الـ 60 دولارًا في الحد الأقصى للسعر، فإن هذا لن يؤثر على الإيرادات بما يكفي لفرض أي تغيير في الإستراتيجية أو الحد من موارد روسيا بما يكفي لإحداث فرق في ساحة المعركة».

شركات النفط الأمريكية غير متأكدة بشأن الآفاق الاقتصادية .. ارتفاع الفائدة يخفض توقعات النمو

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن سوق النفط الخام شهدت تعاملات هادئة قبل عطلة نهاية الأسبوع وعطلة الأعياد.

وأفاد بأن خام برنت يحوم بالقرب من 80 دولارا للبرميل وسط انخفاض حجم التداول قبل عطلات نهاية العام، كما أن من المقرر أن يبدأ المتداولون العام الجديد وسط تزايد الأخطار الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وسجلت أسعار النفط الخام ارتفاعا للأسبوع الثاني على التوالي بسبب توترات الحرب في غزة وحققت العقود الآجلة لخام برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 3.3 في المائة، تقريبا، كذلك حققت العقود الآجلة للخام الأمريكي مكاسب أسبوعية بنحو 3 في المائة.

ولفت التقرير إلى أن انفصال أنجولا المفاجئ عن الإطار التنظيمي لمنتجي النفط فشل في تحريك أسعار النفط في أي اتجاه، حيث ظل خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال عند نحو 80 دولارا للبرميل بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى 75 دولارا للبرميل، مسجلا ثاني مكاسب أسبوعية على التوالي وانتعاشا كاملا إلى المستويات التي شهدها قبل شهر.

وبحسب التقرير فإن لدى أنجولا ونيجيريا حصصا أقل لإنتاج النفط الخام من اتفاقية «أوبك +» هذا الصيف، وفشلتا في ضخ حصصهما لأعوام بسبب نقص الاستثمار في الحقول الجديدة وحقول النفط القديمة الناضجة.

وأشار إلى أن شركات النفط الأمريكية غير متأكدة بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية حيث يظهر استطلاع الربع الرابع للمسؤولين التنفيذيين في قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة الذي أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، أن توقعات نمو الشركات انخفضت بشكل حاد مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة في التأثير في النشاط الجديد.

ونوه بأن البيت الأبيض شدد قواعد الحد الأقصى للسعر حيث أدى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، الذي فرض حدا أقصى لسعر صادرات النفط الروسية، إلى تشديد نظام الامتثال هذا الأسبوع، حيث طلب من مقدمي الخدمات الإبلاغ عن كل حالة تحميل للخام الروسي مع وضع أربع شركات تجارية أيضا على قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

من جهة أخرى، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار النفط سجلت أكبر مكسب أسبوعي منذ أكتوبر الماضي حيث أجبرت التوترات الملاحية في البحر الأحمر مئات السفن على اتخاذ مسارات أكثر أمانا لكنها أطول، ما أدى إلى تأخير تسليم الشحنات.

ولفت إلى انخفاض مؤشر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ليستقر عند أقل من 74 دولارا للبرميل الجمعة، حيث أدت التقارير التي تفيد بأن روسيا تقلص تخفيضات صادراتها في يناير إلى إضعاف بعض أخطار البحر الأحمر، مشيرا إلى بقاء النفط الخام مرتفعا 3 في المائة، في ختام الأسبوع. وأشار إلى أن توترات الملاحة الراهنة أجبرت مزيدا من السفن على اتخاذ طرق تحويلية واسعة النطاق لتجنب المر المائي الحيوي مع احتمال استمرار الاضطرابات حتى شهر فبراير المقبل.

ونبه إلى اتجاه النفط الخام إلى تسجيل أول انخفاض سنوي له منذ عام 2020 حيث يتعارض ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة وأماكن أخرى مع جهود تحالف «أوبك +» لدعم السوق من خلال تخفيضات الإنتاج. كما أن آفاق الطلب هشة

أيضا، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتباطأ النمو بشكل حاد في العام المقبل.
ونقل عن شركة سي آي بي سي برايفت ويلز تأكيدها أن الأحداث الجيوسياسية توفر حاجزا أمام انخفاض أسعار النفط، لكن «الضعف الأساس لا يزال يمثل مصدر القلق الرئيس».
من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي أنهت أسعار النفط تعاملات جلسة نهاية الأسبوع، الجمعة 22 ديسمبر، عند التسوية، في المنطقة الحمراء، لكنها سجلت ارتفاعا أسبوعيا للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في وقت تتصاعد فيه المخاوف بشأن هجمات البحر الأحمر.
إضافة إلى ذلك، كانت البيانات الاقتصادية الأمريكية متباينة حيث عوضت التقارير التي تفيد بأن التضخم انخفض بشكل أسرع من المتوقع انخفاض مبيعات المنازل الجديدة للأسرة الواحدة.
وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 32 سنتا، بما يعادل 0.4 في المائة، ليتحدد سعر التسوية عند 79.07 دولار للبرميل، في حين نزل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 33 سنتا، أو 0.5 في المائة،، ليتحدد سعر التسوية عند 73.56 دولار.
وسجل كل من الخامين ارتفاعا للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك بعد الارتفاع الذي حققاه الأسبوع الماضي بنسبة 1 في المائة، تقريبا كأول مكاسب أسبوعية في شهرين حينها.
وحققت العقود الآجلة لخام برنت مكاسب أسبوعية هذا الأسبوع بنسبة 3.3 في المائة، تقريبا، كذلك حققت العقود الآجلة للخام الأمريكي مكاسب أسبوعية بنحو 3 في المائة. ويشار إلى أن في نهاية تعاملات الأسبوع المنتهي في 15 ديسمبر سجلت العقود الآجلة للخام الأمريكي مستوى 71.43 دولار للبرميل. كما سجلت العقود الآجلة لخام برنت مستوى 76.55 دولار للبرميل عند التسوية.
ووفقا للبيانات الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي، ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي وهو المؤشر المفضل لقياس التضخم بالنسبة إلى الفيدرالي بنحو 3.2 في المائة، على أساس سنوي وتعد تلك المستويات أقل من المسجلة في أكتوبر عند 3.4 في المائة، أما على أساس شهري، فسجل المؤشر 0.1 في المائة، وهي المستويات نفسها المسجلة في أكتوبر. أما المؤشر الذي يأخذ في الحسبان جميع البنود، فتباطأ أيضا إلى 2.6 في المائة، في نوفمبر، بعدما سجل 2.9 في المائة، في أكتوبر، بينما تراجع 0.1 في المائة، على أساس شهري. وفي سياق متصل، تسارع نمو الدخل الشخصي 0.4 في المائة، خلال الفترة ذاتها، مقارنة بـ0.3 في المائة في أكتوبر.
ومن جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة مرة أخرى هذا الأسبوع، بمقدار ثلاث، لينخفض بإجمالي اثنتين خلال الأسابيع الأربعة الماضية. وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 620 منصة هذا الأسبوع ومنذ هذا الوقت من العام الماضي، قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 157 منصة حفر نشطة. وأضاف أنه «يبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 454 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019، قبل الوباء».
ونوه بانخفاض عدد منصات النفط بمقدار ثلاث إلى 498 كما انخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 124 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، بينما ارتفع عدد منصات الغاز هذا الأسبوع إلى 120، بخسارة 35 منصة للغاز النشط عن هذا الوقت من العام الماضي، وانخفضت الحفارات المتنوعة بنسبة واحد.

الاستثمارات الخضراء في الدول النامية حلم بعيد المنال .. افتقار البنية التحتية ومخاوف الديون

هشام محمود من لندن

الاقتصادية

في قمة المناخ الأخيرة التي عقدت في الإمارات ركز المشاركون بشكل رئيس على قضية تعزيز الاستثمار في البلدان النامية. وخلال المؤتمر ضرب الخبراء عشرات ومئات الأمثلة على مشروعات متعددة للطاقة المتجددة يمكن أن تكون جذابة لمستثمري القطاع الخاص، لكن لم يكن ذلك هو التحدي الوحيد الذي واجه المشاركين في القمة بمختلف أطيافهم، فإحدى القضايا الشائكة ارتبطت بالكيفية التي يمكن من خلالها إيصال الأموال إلى البلدان منخفضة الدخل لمساعدتها على التكيف مع التغييرات المناخية.

وفقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن المستقبل الأخضر سيظل بعيد المنال إذا لم يساعد العالم البلدان النامية على سد فجوة قدرها تريليونا دولار من الاستثمارات المطلوبة للتحول إلى الطاقة النظيفة، وأربعة تريليونات دولار في استثمارات التنمية المستدامة. ورغم تضاعف الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات تقريبا منذ اعتماد اتفاق باريس قبل نحو ثمانية أعوام، فقد تم استبعاد الدول الفقيرة إلى حد كبير، وأكثر من 30 دولة نامية لم تسجل استثمارا دوليا واحدا في توليد الطاقة المتجددة منذ اعتماد معاهدة تغير المناخ التاريخية عام 2015، ولم يتجاوز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة النظيفة الذي اجتذبته البلدان النامية في العام الماضي مبلغ 544 مليار دولار وهو أقل بكثير من احتياجاتها.

وإذا كانت قضية مساعدة البلدان النامية لمواجهة التحديات المناخية قضية محورية، فهي لا تعد يسيرة بأي حال من الأحوال، فالحكومات وحدها لا تستطيع تغطية الاحتياجات التي تقدر بتريليونات الدولارات والمطلوب توفيرها لمساعدة البلدان النامية على تطوير بنيتها في مجال الطاقة المتجددة للتعامل مع ارتفاع درجات حرارة الكوكب. وهذا يدعو إلى قيام القطاع الخاص بدور متزايد في هذا المجال الاستثماري، ولكن إلى أي مدى تعد الاستثمارات في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة ذات جاذبية للقطاع الخاص؟ وحتى إذا تم توفير تلك التريليونات من الدولارات الأمريكية فإن القضية الأكثر خطورة، وربما إلحاحا، هل تمتلك الاقتصادات النامية القدرة على استيعاب الأموال التي تعهد المانحون خلال القمة بضخها في تلك الاقتصادات، وهل تمتلك البلدان النامية آليات اقتصادية تؤهلها لاستيعاب هذا الحجم الضخم من المساعدات، وماذا إذا أربكت تلك التريليونات أو حتى المليارات المتدفقة الاقتصادات الفقيرة نتيجة عدم جاهزية مؤسساتها الاقتصادية والمالية لاستيعاب تدفقات مالية بهذا الحجم؟ في الوقت الحالي تعكف مجموعة من الدول الغنية على إعداد خطة لضخ مزيد من الأموال سنويا إلى البلدان النامية للمساعدة على مجال التغير المناخي، ولا شك أن ذلك يمثل طوفانا من الاستثمارات الأجنبية، حيث تقوم المؤسسات الاستثمارية الكبرى بالدور الرئيس في تحديد المسارات الخاصة بكيفية استثمار تلك الأموال، وسيكون هدفها الرئيس توفير التمويل على نطاق واسع لمشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية لحماية الدول الفقيرة، خاصة الجزر من ارتفاع منسوب مياه البحر والجفاف وغيرها من ظواهر الاحتباس الحراري.

من جهتها، تقول لـ«الاقتصادية»، الدكتورة باربرا بلدينج أستاذة التنمية الدولية في جامعة كارديف: «التدفقات الرأسمالية الضخمة دون أن تكون هناك بنية مالية واقتصادية جاهزة لاستقبالها تكون أضرارها الاقتصادية شديدة الخطورة.

الدول الفقيرة ذات الاقتصادات المحدودة من حيث الحجم أو التنوع تفتقر لتلك المؤسسات، وحتى إن توافرت بعض تلك المؤسسات فإنها تفتقر إلى القدرة على توجيه الأموال إلى الاستثمار الإنتاجي، وفي الأغلب ستقع تلك الأموال في فخ الاستثمار الاستهلاكي، وسترفع من معدلات التضخم المحلي. الأمر يتطلب تفكيرا متأنيا للغاية فيما يتعلق بكيفية هيكلة التمويل».

تتعرض وجهة النظر تلك لانتقاد حاد من عدد كبير من أنصار البيئة، ويرون فيها وسيلة من البلدان المتقدمة وتحديدا الولايات المتحدة لعدم تنفيذ التزاماتها الدولية المالية بمساعدة البلدان الفقيرة، ورغم عدم إنكار هذا التيار للملاحظات الخاصة بضعف بنية المؤسسات المالية في البلدان النامية، وعدم قدرتها على استيعاب تدفقات استثمارية ضخمة خلال فترة زمنية قصيرة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود عديد من الحلول للتغلب على تلك المشكلة.

بدوره، يقول لـ«الاقتصادية»، أدام كونار الخبير الاقتصادي الاستشاري السابق في الأمم المتحدة: «إرسال هذه الأموال على شكل أسهم بدلا من الديون، يقلل الأخطار التي تواجه الدول الفقيرة من تدفق ضخم لرؤوس الأموال في الأمد القصير، كما أنه يربط المستثمرين الأجانب بمشروعات الطاقة المتجددة في تلك البلدان على المدى الطويل».

ويضيف: «لكن هذا سيتطلب بالطبع مزيدا من الاستقلالية القانونية للمؤسسات الاقتصادية والمالية في البلدان النامية، لتشعر رؤوس الأموال الأجنبية بالأمان، وبأن الحكومات لن تتعسف في التعامل معها في لحظات الأزمات الاقتصادية».

مع هذا فإن تيار الخبراء الغربيين الذي يعرب عن مخاوفه بشأن التأثير السلبي لتدفقات مالية ضخمة على البلدان النامية لمساعدتها على مواجهة تحديات التغيير المناخي دون أن تكون مؤهلة ماليا واقتصاديا لاستيعاب تلك الاستثمارات، يرى في تقلب العملات المحلية لأغلب الاقتصادات النامية دليلا آخر على أخطار تلك التدفقات النقدية.

من ناحيته، يقول لـ«الاقتصادية»، ساندرسن ولينجتون الخبير الاستثماري، «يشكل تقلب العملات في العالم النامي مشكلة أخرى، فعادة تبنى مشروعات الطاقة المتجددة في الاقتصادات النامية عبر الاعتماد على الديون المقومة بالدولار أو اليورو، وحصة المساهم الأجنبي في هذه المشروعات تكون بالعملة الأجنبية، تلك الالتزامات الضخمة بالعملات الأجنبية توجد لاحقا أزمات مالية نتيجة تراجع قيمة العملة المحلية، ما يزيد أقساط فوائد الدين، كما أن زيادة الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة كما حدث العام الماضي يرفع تكاليف الاقتراض في الدول الفقيرة».

مع هذا فإن تجربة الاقتراض بالعملة الأجنبية في الدول الفقيرة تكشف أن المشكلة تبرز بشكل حاد عندما تكون الديون قصير الأجل أو في استثمارات يمكن أن تغادر البلاد سريعا فيما يعرف بالأموال الساخنة.

بدوره، يؤكد لـ«الاقتصادية»، كامبل سلتر الخبير المصرفي أن «الحل يكمن في إنشاء صندوق مالي يساعد على تقديم ديون ميسرة للغاية للدول النامية بفائدة منخفضة ولآجال زمنية طويلة، مع ضمانات للتعامل مع الانخفاضات التي تحدث في قيمة العملة المحلية، هذا يضمن تخفيف مخاوف المستثمرين، ومن جانب آخر يساعد على الحد من عدم الاستقرار الناجم عن سحب المساهمين الأجانب أموالهم مع كل هزة مالية تحدث في البلدان النامية».

يفتح هذا الجدل الباب على مصراعيه على ما يعده البعض خذلانا اقتصاديا أمريكيا للجهود العالمية في قضايا المناخ، فبينما يصر المسؤولون في إدارة الرئيس بايدن على التزام الرئيس الأمريكي بتأمين المساعدات المناخية للعالم النامي، وتنفيذ تعهده بتقديم 11.4 مليار دولار سنويا مساعدات مناخية بحلول عام 2024، على أن تقدم إداراته عام 2023 نحو تسعة مليارات دولار أمريكي، وأن يتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الأموال من خلال صناديق المناخ متعددة الأطراف، إضافة إلى القروض وغيرها من أشكال التمويل لمشروعات الطاقة النظيفة أو من خلال وكالات أمريكية مثل مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية. فإن السؤال الأكثر تعقيدا وإلحاحا في الوقت ذاته، هل يمكن للولايات المتحدة ومع دخولها عام الانتخابات الرئاسية أن تلتزم فعلا بتنفيذ ما تعهدت به، وما موقف الإدارة المستقبلية خاصة إذا خسر الديمقراطيون الانتخابات الرئاسية فهل سيلتزم خصومهم إذا ما تولوا السلطة بوعد إدارة بايدن، وحتى إذا ما فاز الديمقراطيون فهل

يمكنهم المضي قدما في تحقيق ما تعهدوا به في ظل كونجرس منقسم على ذاته، وسيطرة الجمهوريين على مجلس النواب؟

من جهتها، تقول لـ«الاقتصادية»، الدكتورة كلير بالدينج أستاذة العلوم السياسية في جامعة مانشستر الاقتصادية: «المشكلة في قضية المناخ أن الولايات المتحدة ليست شريكا موثوقا به بالنسبة لكثيرين، وعديد من المشرعين في الولايات المتحدة ليس لديهم قناعة بقضايا التغيير المناخي، ولا يريدون إنفاق أي أموال على تلك القضية، ويحاولون أن يجدوا مبررات لوقف التمويل، بدءا من طرح شكوك حول الفكرة ذاتها بأن المناخ يتغير، أو التقييم المبالغ فيه في حجم البيروقراطية والفساد داخل المنظمات الدولية المعنية بهذا الملف وفي مقدمتها الأمم المتحدة، أو بروز تيار من أقصى اليمين الأمريكي يدعي أن الدول النامية لا يوجد لديها قدرة حقيقية للاستفادة من المليارات التي ستضخ في اقتصاداتها للتحول إلى الطاق المتجددة».

وتضيف: «دون إبراز الولايات المتحدة جدية حقيقية في التعامل مع الجوانب التمويلية لقضية التغيير المناخي، وتمويل قوي وسريع للبلدان النامية والفقيرة عبر الربط بين قضية التنمية والتخلص من الديون والمناخ، فإن الجهود الدولية للتصدي للتغير المناخي لن تؤتي أكلها».

القطاع الصناعي الألماني يستبعد تحقيق هدف التخلي المبكر عن الفحم الاقتصادية

أشارت تقديرات القطاع الصناعي في ألمانيا إلى عدم وجود فرص للتخلي المبكر عن الفحم في البلاد.

وأرجع زيجفريد روسفورم، رئيس اتحاد شركات الصناعة الألمانية «بي دي آي»، هذا التوقع إلى عدم وجود استراتيجية حتى الآن من روبرت هابيك وزير الاقتصاد وحماية المناخ تتعلق بوجود حوافز لبناء محطات طاقة جديدة تعمل بالغاز.

وأضاف روسفورم «الأمر الأكثر إثارة للغضب هو أننا قد نجد أنفسنا في موقف نضطر فيه إلى مواصلة تشغيل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم فترة أطول لعدم توافر قدرات احتياطية أخرى كافية».

يذكر أن الحكومة الألمانية تعتمد في إعادة هيكلة نظام الكهرباء على مصادر الطاقة المتجددة المتمثلة في الرياح والشمس، وتهدف الحكومة إلى وصول نسبة الكهرباء النظيفة عام 2030 إلى 80 في المائة من إجمالي كمية الكهرباء المستهلكة في ألمانيا. وتبلغ هذه النسبة في الوقت الحالي ما يزيد بقليل على 50 في المائة.

وتنتظر الشركات منذ فترة طويلة أن يطرح وزير الاقتصاد هابيك استراتيجية محطات الطاقة، التي كان من المفترض أن يتم طرحها في الأساس في الصيف الماضي، وتتعلق هذه الاستراتيجية بتوفير محطات طاقة جديدة تعمل بالغاز لتكون «احتياطيا» في حال تعذر توليد الطاقة من الرياح والشمس، بحسب «الألمانية».

ومن المنتظر تشغيل هذه المحطات أولا بالغاز الطبيعي ولاحقا بالهيدروجين المحايد مناخيا، غير أن شركات الطاقة تحجم حتى الآن عن ضخ استثمارات في هذه المحطات الجديدة، لأنها غير مربحة.

وكان هابيك، الذي يشغل أيضا منصب نائب المستشار الألماني، قد أعلن توفير دعم حكومي بمليارات اليورو. وهناك إمكانية لإنشاء نظام حوافز لمكافأة الشركات المشغلة للحفاظ على قدرات محطات الطاقة. غير أن الحكومة الألمانية وجدت نفسها مضطرة إلى سد ثغرات بالمليارات في موازنة عام 2024 لصندوق المناخ والتحول وذلك بعد حكم المحكمة الدستورية الاتحادية الذي قضى بعدم دستورية إعادة تخصيص أموال كانت مرصودة في ميزانية 2021 لمكافحة جائحة كورونا من أجل استخدامها في مجال حماية المناخ.

وكانت الوكالة الدولية للطاقة أفادت في وقت سابق بأن الطلب على الفحم هذا العام سيكون أعلى من أي وقت مضى.

وتوقعت الوكالة، ارتفاع الطلب على الفحم بواقع 1.4 في المائة في 2023 ليتجاوز حاجز الـ8.5 مليار طن للمرة الأولى.

ومن المتوقع وصول الاستخدام العالمي للفحم إلى مستوى قياسي في 2023 مع استمرار قوة الطلب في الاقتصادات الناشئة والنامية.

وبحسب تقرير وكالة الطاقة، من المرجح أن ينمو الاستخدام في الهند 8 في المائة وفي الصين 5 في المائة بسبب ارتفاع الطلب على الكهرباء وضعف إنتاج الطاقة الكهرومائية.

ومع ذلك، ذكر التقرير أن من المتوقع انخفاض استخدام الفحم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنحو 20 في المائة لكل منهما في 2023. وانخفاض استخدام الفحم ليس متوقعا حتى 2026 عندما تساعد زيادة كبيرة في قدرة إنتاج الطاقة المتجددة في الأعوام الثلاثة المقبلة على خفض الاستخدام بنسبة 2.3 في المائة، مقارنة بمستويات 2023، حتى مع غياب سياسات الطاقة النظيفة.

لكن التقرير ذكر أن من المتوقع أن يظل الاستهلاك العالمي أعلى بكثير من ثمانية مليارات طن في 2026. وأضاف أن

استخدام الفحم الذي يتم إنتاجه واستخدامه دون الاستعانة بتقنيات تقلص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، يجب أن ينخفض بشكل أسرع بكثير من أجل الوصول إلى الأهداف التي حددها اتفاق باريس.

وقالت وكالة الطاقة الدولية، إنها تتوقع أن تسجل الصين أكثر من نصف التوسع العالمي في استخدام الطاقة المتجددة على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، ما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الفحم لديها في 2024 واستقراره حتى 2026.

وذكر التقرير أن نصف استخدام الفحم في العالم يأتي من الصين، لذا ستتأثر التوقعات المتعلقة باستخدام الفحم بشكل كبير في الأعوام المقبلة بوتيرة توسع استخدام الطاقة النظيفة وأحوال الطقس والتحولات الهيكلية في الاقتصاد الصيني.

وسجلت واردات الصين من الفحم في 2023 مستوى قياسيا جديدا، إذ ارتفعت بنسبة 67 في المائة، خلال أول عشرة أشهر من العام الجاري، مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي، وفق أحدث البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المختصة.

وأفادت الإدارة العامة للجمارك الصينية بأن واردات بكين من الفحم بلغت 383.64 مليون طن في المدة من يناير إلى أكتوبر 2023، بزيادة 66.8 في المائة. ومن حيث القيمة، أظهرت الأرقام المنشورة في الموقع الإلكتروني لدائرة الجمارك ارتفاع واردات الصين من الفحم 26.7 في المائة إلى 43.23 مليار دولار، بحسب ما ذكرت وكالة «تاس» الروسية.

وتتجه واردات الصين من الفحم في 2023 إلى تسجيل 470 مليون طن متري بنهاية العام الحالي، وفق توقعات شركة الاستشارات والأبحاث العالمية «كابيتال إيكونوميكس».

روسيا تتجه لخفض صادرات النفط 200 ألف برميل يومياً

عكاظ

تتجه روسيا لخفض صادرات النفط من موانئها البحرية في شهر يناير القادم، بما يراوح بين 100 ألف و200 ألف برميل يومياً عن مستويات ديسمبر الجاري، وسط زيادة في إنتاج مصافيها، وذلك بحسب ما كشفته مصادر مطلعة بقطاع النفط.

وتتوقع المصادر، أن تنخفض تحميلات النفط بشكل رئيسي في موانئ غرب روسيا، بريمورسك وأوست - لوجا ونوفوروسيسك، حيث يكون تبادل الإمدادات مع المصافي يسيراً من الناحية الفنية.

وقد تكون صادرات ديسمبر من هذه الموانئ أعلى من المخطط لها عند 1.9 مليون برميل يومياً؛ بسبب تعطل تحميل بعض الشحنات من البحر الأسود في نوفمبر الماضي بسبب عاصفة.

وكانت روسيا، تعهدت بموجب اتفاق «أوبك+» بتعميق التخفيضات الطوعية لصادرات النفط ومنتجاته خلال الربع الأول من عام 2024 بما يراوح بين 200 ألف إلى 500 ألف برميل يومياً.

دول «أوبك» تؤكد التزامها تجاه المنظمة بعد انسحاب أنغولا

اقتصاد الشرق

أكدت دول العراق ونيجيريا وجمهورية الكونغو، الأعضاء في منظمة «أوبك»، التزامها تجاه مجموعة منتجي النفط بعد إعلان انسحاب أنغولا الأسبوع الماضي.

قال برونو جان ريتشارد إيتوا، وزير الهيدروكربونات في الكونغو، في بيان: «نشدد على دعمنا القوي للوحدة والتماسك في قلب منظمة (أوبك) وتحالف (أوبك +). وكل عضو، سواء كان أفريقياً أم لا، يلعب دوراً لا غنى عنه في تحقيق أهدافنا المشتركة، والحفاظ على توازن سوق النفط العالمية».

انسحبت أنغولا من منظمة الدول المصدرة للبترول، يوم الخميس، بعد خلاف بشأن حصتها الإنتاجية، مما قلص عدد أعضاء المنظمة إلى 12 دولة وأثار مخاوف حول تماسكها مستقبلاً.

وتعمل «أوبك» وحلفاؤها على خفض الإنتاج مجدداً لدعم أسعار النفط، التي تراجعت بنسبة 20% تقريباً في ثلاثة أشهر.

ينظر أغلب المحللين إلى انسحاب أنغولا باعتباره حالة فردية، وهي إشارة إلى أن الانخفاض طويل الأمد في قدراتها الإنتاجية جعل منها عضواً أقل فعالية في منظمة «أوبك». فيما يتوقع المتداولون تطبيق تخفيضات جديدة على إنتاج تحالف «أوبك+» كما هو مخطط خلال الشهر المقبل.

التصدي للتكهنات

أصدرت دول أخرى في أوبك بيانات علنية خلال عطلة نهاية الأسبوع لمنع أي تكهنات. وقال وزير الدولة للبترول في نيجيريا، هاينكن لوكبويري، في بيان على موقع «أكس» (المعروف سابقاً باسم تويتر): «عازمون على الالتزام بأهداف (أوبك) بينما نتعاون بنشاط مع المنظمة لدرء المخاوف التي يتردد صداها ليس فقط داخل حدودنا ولكن عبر القارة بأسرها».

على غرار أنغولا، دخلت نيجيريا في خلاف مع قادة «أوبك» حول حصة إنتاجها لعام 2024، رغم أن هذا الخلاف تم حله على ما يبدو خلال الاجتماع الأخير للمنظمة في 30 نوفمبر الماضي.

دعم العراق لقرار «أوبك»

من جانبه، أكد العراق على دعمه المستمر للمنظمة. وستحتاج بغداد إلى إجراء بعض من أكبر تخفيضات الإمدادات بين أعضاء المجموعة خلال الشهر المقبل للوفاء بحصتها الجديدة.

قال المتحدث باسم وزارة النفط العراقية، عاصم جهاد، في تصريحات خاصة لوكالة الأنباء الرسمية، إن «أوبك» تحاول

”تحقيق أعلى معدلات التوازن بين العرض والطلب لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية“. ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى «مستوى جيد من الإيرادات للخزينة الاتحادية» في العراق.

جدير بالذكر أن أنغولا انفصلت عن «أوبك» بعد 16 عاماً من عضويتها، حيث رفضت هدف خفض الإنتاج الذي طالب زعماء المنظمة بتطبيقه، مما يعكس تضاؤل السعة الإنتاجية في البلاد. ولم يتمكن العديد من أعضاء أوبك الآخرين كذلك من الانضمام إلى قيود الإمدادات لأنهم فقدوا الكثير من الإنتاج بالفعل بسبب نقص الاستثمار وعدم الاستقرار السياسي والتخريب.

وزير النفط العراقي يفتتح وحدة تكرير جديدة طاقتها 70 ألف برميل يوميًا

الطاقة

افتتح وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، مشروع وحدة التكرير الرابعة في شركة مصافي الجنوب، التي تبلغ طاقتها التكريرية نحو 70 ألف برميل يوميًا.

وبحسب بيان حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه، اليوم السبت 23 ديسمبر/كانون الأول (2023)، فإن عبدالغني أعلن عزم وزارته الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية خلال الربع الثاني من العام المقبل (2024)، بعد إنجاز مشروعات مهمة في قطاع المصافي.

ولفت وزير النفط العراقي إلى أن تشغيل الوحدة الرابعة في شركة مصافي الجنوب من شأنه أن يوفر كميات كبيرة من المنتجات النفطية ومنها النافثا والكيروسين، والديزل الأحمر والغاز المسال، لتغطية جزء كبير من الحاجة المحلية، وفق ما جاء في بيان وزارة النفط العراقية.

تطوير شركة مصافي الجنوب

قال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، إن مشروع وحدة التكرير الرابعة في شركة مصافي الجنوب كان من بيان أولويات البرنامج الحكومي، إذ جرى إنجازه في مدة قياسية، بفضل الجهود الوطنية، «وذلك بعد تلكؤ الشركات الأجنبية».

وأشاد الوزير بالجهد الوطني المتمثل في العاملين بشركة المصافي، بالإضافة إلى الجهات الداعمة التي تمكّنت من تجاوز جميع الصعوبات والمعوقات التي رافقت مراحل تنفيذ المشروع على مدار السنوات الماضية.

بدوره، قال مدير عام شركة مصافي الجنوب حسام حسين ولي، إن الشركة تمكّنت من الوفاء بالتزاماتها للحكومة والوزارة بإنجاز المشروع خلال المدة المخطط لها، إذ إن إنتاجها من المنتجات النفطية سيغطي جزءًا كبيرًا من الحاجة المحلية، لا سيما الديزل الأحمر والكيروسين.

وأوضح المسؤول في الشركة العملاقة، أنها تُسهم من خلال مشروعات زيادة الطاقة التكريرية، للوصول إلى تغطية الحاجة المحلية والارتقاء بنوعية المنتجات النفطية، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

من جانبه، قال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد، إن افتتاح الوحدة الرابعة في شركة مصافي الجنوب، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 70 ألف برميل يوميًا، سيُسهم في رفع الطاقة التكريرية الكلية لشركة مصافي الجنوب إلى 280 ألف برميل يوميًا.

وأشار إلى أنه خلال مدة وجيزة سيجري افتتاح وحدة الأزمرة، لتحسين نوعية المنتجات في المصفاة، إلى جانب المضي بإنجاز

مشروع (FFC) الذي يُعد من المشروعات الواعدة، ويمثّل نقلة نوعية في الارتقاء بالمنتجات النفطية.

دعم أسطول النفط العراقي

في سياق متصل مع جهود وزير النفط العراقي للارتقاء بالقطاع ودعم الصادرات، أعلنت الوزارة، في بيان منفصل اليوم السبت، حصلت منصة الطاقة على نسخة منه، خططها لتطوير قطاع النقل البحري وتوسيع أسطول ناقلات النفط العراقي.

في الوقت نفسه، أعلنت شركة ناقلات النفط العراقي تلقيها عروض شراكة من شركات عالمية، وذلك بعد أن وضعت خطة لبناء ناقلات بالتعاون مع وزارة النفط، وتوسيع أسطول ناقلات النفط، إذ تسلمت أول ناقلة وهي «سومر» قبل 3 أشهر.

وأوضح مدير عام شركة ناقلات النفط العراقي، علي قيس عبدالجبار، إن الناقلة «أكد» ستصل إلى بغداد خلال أسبوعين، بقدرة 31 ألف طن، أي نحو 200 ألف برميل، مشيرًا إلى أن هناك خطة لبناء ناقلتَين حديثتَين بمواصفات عالمية، وجارٍ الحصول على الموافقات الخاصة بها.

وبامتلاك الشركة أسطول الناقلات، وفق عبدالجبار، يمكن ضمان عودة أسطول النفط الخام العراقي، والاعتماد ذاتيًا دون الحاجة إلى الشراكات، لتعود شركة ناقلات النفط لممارسة نشاطها الرئيس، المتمثل في نقل النفط الخام إلى المشترين من مختلف دول العالم.

هجمات الحوثيين والحرب في أوكرانيا تُربكان أسواق النفط خلال 2024

أحمد بدر

الطاقة

مع تصاعد هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، التي زاد عددها في أعقاب الحرب في أوكرانيا، صارت الأوضاع في أسواق النفط مرتبكة، مع مخاوف من تراجع الصادرات المنقولة بحرًا، خلال العام المقبل (2024).

ويوضح مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن الغزو الروسي لأوكرانيا، والعقوبات التي فُرضت على موسكو، أسهما في زيادة حركة السفن في البحر الأحمر، وخاصة حركة حاملات النفط.

وأضاف، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بمنصة «إكس» بعنوان «أسواق النفط في 2024 ودور السعودية وروسيا»، أن موسكو لم بإمكانها تصدير النفط إلى أوروبا بالكميات نفسها التي كانت تصدّرها في الماضي بعد الحرب في أوكرانيا، لذلك التصدير الآن من البحر الأسود.

وتابع: «تخرج الناقلات من البحر الأسود، وتأتي عبر المضائق التركية إلى البحر المتوسط، ثم تعبر قناة السويس، وتأتي عبر البحر الأحمر إلى آسيا»، لافتًا إلى أنه -تاريخيًا- كان مرور ناقلة نفط روسية من البحر الأحمر نادرًا، إذ كان النفط الروسي المارّ هناك بحدود 120 ألف برميل يوميًا، الآن يمرّ 1.7 مليون برميل يوميًا.

النفط الخليجي بعد الحرب في أوكرانيا

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن حركة النفط الروسي عمومًا زادت، وخاصة من المناطق التي تشهد هجمات الحوثيين، وزادت حركة ناقلات النفط القادمة من الشمال إلى الجنوب في البحر الأحمر، بسبب تحول النفط الروسي من أوروبا إلى آسيا.

في الوقت نفسه، وفق الحجي، حلَّ النفط الخليجي محل النفط الروسي الذي كان يذهب إلى أوروبا وأصبح الآن يتجه إلى آسيا، إذ أصبحت القارة العجوز تستورد الخام من الخليج، ومن ثم أصبح هناك تحويل للنفط الخليجي الذي كان يتجه إلى آسيا، وصار يذهب إلى أوروبا.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «من ثم، زادت كميات النفط، وعدد ناقلات النفط التي تتحرك في البحر الأحمر شمالًا، ووصل الأمر إلى مرور ما يصل إلى 1.3 مليون برميل من النفط الخليجي المتجه إلى أوروبا يوميًا».

ولفت إلى أنه قبل حدوث هجمات الحوثيين على السفن قرب مضيق باب المندب، كانت هناك في الأصل أزمة في البحر

الأحمر، وذلك بسبب زيادة حركة السفن نتيجة الحرب في أوكرانيا، وهذا الأمر كان في صالح قناة السويس المصرية.

وتابع: «إيرادات قناة السويس المصرية وصلت إلى أعلى مستوى لها في التاريخ نتيجة هذه التغيرات، ولكن الأمور بدأت تتعقّد، وما زاد الطين بلّة هو الجفاف الذي حدث في قناة بنما، وألقى بأثر كبير في أسواق النفط والغاز».

أثر الجفاف في قناة بنما

أوضح خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي أن الجفاف الذي حدث في أميركا الوسطى، أدى إلى انخفاض معدلات المياه بشكل غير مسبوق في قناة بنما، التي تختلف كليًا في شكلها وتكوينها عن قناة السويس في مصر.

وأضاف: «قناة السويس تربط بين بحرين، بمنطق الأواني المستطرقة نفسه، إذ إن مستوى المياه في البحرين المتوسط والأحمر هو نفسه، ومن ثم فإن مستوى المياه في قناة السويس عادي».

ولكن، قناة بنما تحتّم عبور جبال، إذ تُملَأ بحيرات بالماء، وبعض الأماكن الخاصة لرفع السفن إلى الأعلى تُغلَق بإحكام، وتُملأ بالماء، ترتفع السفينة، وتنتقل إلى الأمام، وتُرفَع حتى تصل إلى القمة، ثم تعاود النزول بالطريقة نفسها.

ومن ثم، وفق الدكتور أنس الحجي، إذا لم تكن هناك كمية كافية من المياه، تصبح المشكلة كبيرة جدًا، إذ إنه بسبب هذا الجفاف انخفضت حركة السفن بشكل كبير، الأمر الذي زاد من الضغط على قناة السويس، وأسهم بزيادة عدد السفن المارة في البحر الأحمر.

وتابع: «مثال على ذلك، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أرسلت الولايات المتحدة 22 ناقلة غاز مسال إلى آسيا، وكان من المفترض أن تذهب كلها عبر قناة بنما، لكن بسبب الجفاف لم تعبر إلّا 6 ناقلات فقط، في حين ذهبت 9 ناقلات إلى آسيا عن طريق البحر الأحمر وقناة السويس».

وقال، إن هذه السفن لم تكن تمرّ في السابق من قناة السويس لولا الجفاف في قناة بنما، في حين ذهبت الناقلات الـ7 الباقية عبر طريق رأس الرجاء الصالح حول قارة أفريقيا.

لذلك، بحسب الحجي، فإنه مع زيادة حركة السفن مؤخرًا بشكل كبير في البحر الأحمر، وبدء هجمات الحوثيين، كان هناك أثر واضح في أسواق النفط.

4 دول تقتنص أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط

محمد عبد السند

الطاقة

تعكس أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط الوتيرة المتسارعة التي تمضي بها جهود تحول الطاقة من قِبل حكومات المنطقة، في إطار مساعٍ أوسع لتحقيق أهداف الحياد الكربوني وتعزيز أمن الطاقة.

وكثيرًا ما اعتمد الشرق الأوسط على النفط والغاز، ليس فقط لتعظيم الإيرادات، ولكن لتوليد الكهرباء، غير أنه في السنوات الأخيرة رسّخت المنطقة نفسها رائدًا إقليميًا في قطاع الطاقة المتجددة عبر العديد من المشروعات الجاري تنفيذها في هذا الخصوص، وفق متابعات مستمرة من جانب منصة الطاقة المتخصصة ومقرها الولايات المتحدة.

وتوقّعت شركة موردور إنتليغنس (Mordor Intelligence) المتخصصة في أبحاث السوق والخدمات الاستشارية أن تنمو سوق الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط بنسبة 13.43% سنويًا خلال المدة من 2023 إلى 2028.

ويأتي هذا النمو مدعومًا –أساسًا- بالخطط الحكومية المختلفة التي تستهدف تعزيز المصادر المتجددة في مزيج الطاقة الوطني للدول.

أكبر مشروعات الطاقة المتجددة

تتسارع وتيرة تنفيذ مشروعات الطاقة النظيفة في العديد من البلدان -حاليًا- ضمن جهود تحول الطاقة، وفيما يلي أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط من حيث التكلفة الرأسمالية، وفق قائمة أعدها موقع مجلة إيكونومي ميدل إيست (Economy Middle East)، واطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة:

1- محطة براكة للطاقة النووية

تتصدّر محطة براكة للطاقة النووية قائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، وهي ليست أول مشروع رائد من نوعه في الإمارات فحسب، ولكنها أول محطة تجارية من نوعها في العالم العربي أيضًا.

تقع المحطة التي تبلغ تكلفتها الاستثمارية 24 مليار دولار، في منطقة الظفرة بأبوظبي، وكان قد بدأ العمل عليها في عام 2012، ودخلت الوحدتان 1 و3 من المحطة حيز التشغيل بالفعل.

تؤدي المحطة، التي تبلغ سعتها 5600 ميغاواط، دورًا حاسمًا في تنويع مزيج الطاقة في الإمارات؛ إذ تزود 25% من إجمالي استعمال الكهرباء في البلد الخليجي، ومن المتوقع أن تخفض 22 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا (ما يعادل

انبعاثات 84 مليون سيارة) ما إن تدخل حيز التشغيل.

2- مجمع محمد بن راشد آل مكتوم
يحتل مجمّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية المرتبة الثانية في قائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، وتبلغ مساحته 77 كيلومترًا، كما أنه يُصنَّف أكبر مجمع من نوعه في العالم، بتكلفة استثمارية قدرها 13.6 مليار دولار.

تبلغ سعة المجمع الكائن في دبي 5 آلاف ميغاواط، ومن الممكن أن يدخل حيز التشغيل في عام 2030.

ويمتلك المجمع القدرة على خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يزيد على 6.5 مليون طن سنويًا، ليسهم في أهداف الحياد الكربوني في دبي بحلول 2050.

كما تحوي المرحلة الرابعة من المشروع أطول برج للطاقة الشمسية في العالم (أكثر من 263 مترًا) وأكبر سعة تخزين للطاقة الحرارية (نحو 6000 ميغاواط في الساعة).

3- مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر
يحل مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر في المرتبة الثالثة بقائمة أكبر 10 مشروعات متجددة في الشرق الأوسط، بقيمة استثمارية قدرها 8.4 مليار دولار.

يقع المشروع في السعودية، وهو نتاج تعاون بين شركات نيوم (NEOM) وأكوا باور (ACWA Power)، وإيربرودكتس (Air Products)، ويضم محطة طاقة شمسية بحرية، ومنشآت لتخزين طاقة الرياح والكهرباء.
ويستهدف المشروع إنتاج 600 طن من الهيدروجين الأخضر يوميًا بحلول عام 2026، وهو يخدم رؤية السعودية 2030، كما يستهدف تقليص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بواقع 5 ملايين طن سنويًا.

4- محطة بنبان للطاقة الشمسية
تأتي محطة بنبان للطاقة الشمسية في المرتبة الرابعة بقائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، بسعة إجمالية تلامس 1800 ميغاواط.

يقع المشروع في أسوان، ويحوي 41 محطة طاقة شمسية، ويُعد من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم؛ إذ تبلغ مساحته 47 كيلومترًا، ويتألّف من 200 ألف لوحة شمسية.

يأتي المشروع -الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية 4 مليارات دولار- في إطار البرنامج المصري لتعرفة تغذية الطاقة المتجددة إف آي تي (FiT)، الذي أُعلن في سبتمبر/أيلول (2014).

5- محطة الشعيبة

يتألّف مشروع الشعيبة للطاقة الشمسية الذي يموّله صندوق الاستثمارات العامة السعودي من محطتي الشعيبة بي في 1 و الشعيبة بي في 2، واللتين تُنتجان 600 ميغاواط و2.031 ميغاواط على الترتيب.

ويحل هذا المشروع وقيمته الرأسمالية 2.4 مليار دولار، خامسًا في قائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، ولديه القدرة على تشغيل 450 ألف منزل.

وإلى جانب شركة المياه والكهرباء القابضة (بديل) المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، تبرز أكوا باور وعملاقة الطاقة الحكومية أرامكو (Aramco) المطورين الرئيسين للمشروع.

6- مشروع طاقة الرياح بمجمع خليج السويس

تضم قائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، مشروع طاقة الرياح بمجمع خليج السويس، وهو نتاج تعاون بين شركة أكوا باور السعودية وصندوق الثروة السيادي المصري، وتلامس تكلفته الاستثمارية 1.5 مليار دولار.

تصل سعة المشروع إلى 1100 ميغاواط، ويقع تحديدًا بمنطقة جبل الزيت على الضفة الغربية لخليج السويس، وهو أحد أكبر مشروعات طاقة الرياح في العالم، ويستهدف تشغيل أكثر من مليون منزل، وخفض ثاني أكسيد الكربون بواقع 2.4 مليون طن سنويًا.

7- محطة سدير للطاقة الشمسية

تأتي محطة سدير للطاقة الشمسية في السعودية بالمرتبة السابعة ضمن قائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، بسعة إجمالي 1500 ميغاواط، وتكلفة استثمارية قدرها 924 مليون دولار.

تُعَد المحطة الكائنة في العاصمة الرياض، ثاني أقل محطة بالعالم في تكلفة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، بواقع 1.239 دولارًا لكل كيلوواط/ساعة.

وتستهدف محطة سدير إزالة 2.9 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا، وتشغيل 185 ألف منزل، وفق تقرير اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

8- محطة نور للطاقة الشمسية

تحل محطة نور للطاقة الشمسية في الإمارات ثامنًا بقائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، بسعة إجمالية تلامس 1.177 ميغاواط، وقيمة رأسمالية 870 مليون دولار.

تُسهم المحطة في إزالة مليون طن متري من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهي تقع في مدينة سويحان بإمارة أبوظبي، وتحوي 3.2 مليون لوحة شمسية موزّعة على مساحة 8 كيلومترات مربعة.

كان بناء المحطة قد انطلق في مايو/أيار (2017)، لكنها لم تدخل حيز التشغيل حتى أبريل/نيسان (2019).

«نور» هي مشروع مشترك بين شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، وماروبيني كورب اليابانية، وجينكو سولار القابضة، وتمتلك القدرة على تزويد 90 ألف شخص بالكهرباء.

9- محطة رياح دومة الجندل

في المركز قبل الأخير بقائمة أكبر المشروعات النظيفة، تأتي مزرعة رياح دومة الجندل الواقعة في منطقة الجوف غرب السعودية، بسعة قدرها 400 ميغاواط، وتكلفة استثمارية بلغت 500 مليون دولار.

وبمقدور المحطة التي تُعد الأولى في السعودية والأكبر من نوعها في الشرق الأوسط، تشغيل 70 ألف منزل، كما تستطيع خفض الانبعاثات الكربونية بنحو 1 مليون طن سنويًا.

وتطور المحطة شركات إي دي إف رينيوابولز (EDF Renewables) ومصدر (Masdar) الإماراتية.

10- محطة الخرسعة للطاقة الشمسية

تتذيل محطة الخرسعة للطاقة الشمسية القطرية قائمة أكبر 10 مشروعات طاقة متجددة في الشرق الأوسط، بسعة 800 ميغاواط.

وتستطيع المحطة توفير 10% من الكهرباء في قطر؛ ما يُسهم في إزالة 26 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال عمرها التشغيلي.

وتلامس التكلفة الاستثمارية للمحطة التي تطورها شركات توتال إنرجي (TotalEnergies)، وماروبيني كورب، وسراج باور (Siraj Energy)، 462 مليون دولار.

«إينووا» تمضي نحو تطبيق مفهوم إدارة «الكربون» للاستدامة في «نيوم»

الرياض: مساعد الزياني

الشرق الأوسط

قال جينز مادريان، المدير الإداري لقطاع الطاقة في شركة «نيوم» للطاقة والمياه «إينووا»، إن اعتمادات الكربون تمكن الكيانات من معادلة انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، من خلال شراء اعتمادات تمول مشروعات تسعى للحيلولة دون إطلاق هذه الانبعاثات من الأساس أو التخلص منها.

وبين مادريان أن هذه الاعتمادات تدعم مشروعات من نوعية التشجير وإعادة التشجير ومبادرات ترشيد الطاقة، والتي تسهم في مجموعها في تقليص مجمل كمية ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وتعتبر اعتمادات الكربون وسيلة أساسية توفر للعملاء جسراً حتى الانتقال إلى منظومة الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة من الصفر بحلول العام 2030.

وأوضح أن «إينووا» ستستغل معادلات الكربون لمعاونتها في تعويض أي انبعاثات لم تتمكن من تجنب إطلاقها في الغلاف الجوي. وقال: «من خلال هذه الإجراءات التعويضية، نستثمر على نحو مباشر في اعتمادات الكربون رفيعة المستوى والموثقة، وندعم في خضم ذلك جهود التخفيف من حدة التغييرات المناخية».

مصادر متجددة

وأضاف في حديث لـ«الشرق الأوسط» أنه على سبيل المثال، تمكن أحدث مزاد نظمته «شركة سوق الكربون الطوعية الإقليمية»، التي أطلقها صندوق الاستثمارات العامة السعودي، بالتعاون مع «مجموعة تداول السعودية»، لمعادلة الانبعاثات الكربونية في نيروبي، من بيع 2.2 مليون طن متري من الاعتمادات الكربونية لصالح 15 من المشترين، مع استحواذ «أرامكو» والشركة السعودية للكهرباء و«إينووا» على العدد الأكبر منها.

وزاد «نجد مثالاً آخر في أن أنظمة (إينووا) المرتبطة بالمياه سيجري تشغيلها بمصادر متجددة من الطاقة، الأمر الذي سيقلل كثافة الكربون في جهود تشييد البنية التحتية، وينفذ خيارات طموحة ومناسبة لعزل الكربون وتخفيفه والتعويض عنه»، مشدداً أن «إينووا» تتحمل مسؤولية جميع الانبعاثات الكربونية المرتبطة بالمشروعات التي تنفذها، «وكذلك جميع التداعيات المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري. ومن خلال ذلك، نقود عملية انتقال فاعلة من حيث التكلفة نحو اقتصاد يطلق قدراً منخفضاً من الانبعاثات الكربونية».

الانبعاثات

وحول استراتيجيات الحد من الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك الاعتمادات الكربونية وتمويل الكربون وإجراءات تعويض الكربون، قال مادريان: «يشكل القياس الخطوة الأولى نحو تحقيق الحياد الكربوني. في (إينووا)، نعتمد على نظام آلي متطور لحصر الغازات الدفيئة، أو المسببة للاحتباس الحراري، والإبلاغ عنها والتحقق منها في (نيوم). ويعيننا ذلك على الاقتراب أكثر من هدفنا المتمثل في تحقيق الحيادية الكربونية، مع تمكننا في الوقت ذاته من تحديد المجالات التي يمكن تقليص هذه الانبعاثات بها ومتابعة مدى التقدم الذي نحرزه على هذا الصعيد».

وتابع أنه «من خلال هذه الخطوات نحصل على القياسات الدقيقة عند مستويي الإنتاج والمشروع، وكذلك المستويين التنظيمي والإقليمي، والمتمثلة في تحديد جميع أنماط انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مثل تلك الصادرة عن استهلاك الكهرباء والماء، والنقاط الساخنة لانبعاثات المركبات، وانبعاثات النطاق، وتقييم إمكانية خفض الانبعاثات، والتحقق من خلال مدققين يشكلون أطرافاً ثالثة».

آثار التغيرات المناخية

وتطرق مادريان إلى أن نهج «إينووا» المؤلف من ثلاث خطوات متمثلة في القياس، والتقليص، والإدارة، سيمهد الطريق أمام تحقيق الحياد الكربوني، وذلك من خلال الحصول على اعتمادات كربونية عالية الجودة وموثقة، للتعويض عن الانبعاثات المتبقية التي يتم تحديدها، فإنه يمكن دعم التخفيف من آثار التغييرات المناخية.

وعن قدرة التعاون والابتكار لتحقيق الإنجاز الفاعل للاقتصاد الدائري للكربون، قال مادريان: «في (إينووا)، نهدف إلى تعزيز وتشجيع الابتكار، من خلال التعاون مع الموردين والمبتكرين ورجال الأعمال لتحديد وتطبيق التقنيات المتطورة، ومن خلال ذلك، تولينا تأسيس شراكات مع وكالات حكومية وجامعات ومؤسسات بحثية وغيرها».

وأكد أن هذا النهج التعاوني يدعم تفاني «إينووا» للبقاء في طليعة الممارسات المستدامة، والمساهمة في النمو العالي للحلول المناخية المبتكرة واقتصاد الكربون الدائري على نطاق أوسع.

قياس الغازات

ولفت المدير الإداري لقطاع الطاقة في شركة «نيوم» للطاقة والمياه «إينووا» إلى كيفية قياس «إينووا» استدامة المدينة، وقال: «في (إينووا)، نحمل أنفسنا المسؤولية عن جميع انبعاثاتنا من الغازات المسببة للاحتباس الحراري من مشروعاتنا وكذلك مشروعات نيوم».

وأضاف «يشكل القياس الخطوة الأولى على طرق الحياد الكربوني. في (إينووا)، نعتمد على نظام آلي متطور لجرد الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لرصد انبعاثاتها داخل نيوم والإبلاغ عنها والتحقق منها. وهذا يساعدنا على الاقتراب من هدفنا المتمثل في الحياد الكربوني، بينما يسمح لنا بتحديد المجالات التي يمكن فيها تقليل الانبعاثات ومتابعة التقدم الذي نحرزه».

وتابع أنه «بالاعتماد على هذا النظام، نساعد فرق الأعمال والمشروعات في نيوم على إدارة الانبعاثات الكربونية الخاصة بهم، في الوقت الذي يعملون على تحقيق الحياد الكربوني، الأمر الذي يحقق أكثر استدامة لـ(نيوم) وخارجها».

شكراً